تقييم أداء القطاع المصرفي الليبي
خلال الفترة (2011-2022)

د. محمد أبو بكر محمد أبساط(*)

مقدِّمة:

شهدت ليبيا مع بداية العام 2011 (كما شهدت بعض الدول العربية) الحراك الاجتماعي الذي زلزل الواقع الليبي في السنوات الأخيرة، وما ترتب عليه من أحداث سياسية أدت إلى إسقاط النظام الحاكم، وبالتالي تغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي فيها، وقد ترتب على هذا الواقع السياسي والإداري أعباء والتزامات مالية (دين عام محلي) واستحقاقات وإحجام الاستثمارات الأجنبية عن دخول السوق الليبية، الأمر الذي ترتب عليه تعرض الاقتصاد الليبي لصدمة انخفاض معدلات إنتاج وتصدير النفط وصدمة تدني أسعار النفط العالمية، ففي إشارة من صندوق النقد الدولي إنه نتيجة للنزاع في ليبيا انخفض إنتاج النفط الخام من متوسط قدره 1.77 مليون برميل في عام 2010 بما يعادل 2٪ من الإنتاج العالمي إلى 22 ألف برميل في عام 2011، تبعه انخفاض متوسط سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي خلال الفترة من (2011-2017) من 1.22 دينار / دولار في عام 2011 إلى 1.39 دينار / دولار في عام 2017 أي بنسبة 13٪، حتى وصل إلى 5.91 دينار / دولار في المتوسط خلال عام 2019.

ويمثل القطاع المصرفي الليبي ما يزيد عن 85٪ من القطاع المالي بالدولة الليبية إلا أن هذا القطاع منذ سنة 2011 وهو يعاني من حالة عدم استقرار نتيجة لعوامل

(*) دكتوراه الاقتصاد، دولة ليبيا، قسم بحوث ودراسات الاقتصاد - معهد البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية.

منها (نقدية، تشريعية، أمنية، اقتصادية) أسهمت كل منها بنسب متفاوتة في تدني أداء هذا القطاع وفي عرقلة تزويد العملاء بالخدمات والمنتجات المصرفية.

وتعد عملية تطوير الأداء وتقييمه عاملًا حاسمًا لنجاح المؤسسات الاقتصادية سواء الخاصة أو العامة، بل يمكن اعتبارها العامل الرئيس في تحديد مدى نجاحها في تحقيق أهدافها، في ظل التطورات السريعة في بيئة هذه المؤسسات على اختلاف أنواعها والتي فرضتها ظروف المنافسة الشديدة.

ولأهمية الأحداث التي شهدتها ليبيا في أوائل العام 2011 سواء كانت بحراك شعبي داخلي أم بسبب تخطيط أطراف خارجية دولية، وانعكاس هذه الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية وبخاصة على القطاع المصرفي، فقد رأى الباحث المشاركة بدراسة علمية وأن يكون هذا البحث الموسوم بتقييم أداء القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة (2011-2022) هو نتاج مجهودات نظرية وعملية تشكل إضافة جديدة تسهم في تحديد المشاكل والمتغيرات التي واجهت القطاع المصرفي وتساعد في وضع الحلول المناسبة.

إشكالية البحث:

يمثل القطاع المصرفي الليبي ما يزيد عن 85٪ من القطاع المالي بالدولة الليبية، إلا أن هذا القطاع منذ سنة 2011 وهو يعاني من حالة عدم استقرار نتيجة لعوامل منها (نقدية، تشريعية، أمنية، اقتصادية) أسهمت كل منها بنسب متفاوتة في تدني أداء هذا القطاع وفي عرقلة تزويد العملاء بالخدمات والمنتجات المصرفية، وبالتالي فإن هذا البحث يسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما واقع الأداء المالي للمصارف الليبية؟

2- ما انعكاس التطورات السياسية ومنها عدم الاستقرار والانقسام الحكومي، والتغير في التشريعات (أو ما يسمى بالتغير المؤسساتي) على أداء القطاع المصرفي الليبي؟

3- ما انعكاس التطورات الاقتصادية المتمثلة في ضعف البنية التحتية، وتدني سعر الصرف، التضخم، وضعف السياسة النقدية في الدولة على أداء القطاع المصرفي الليبي؟

أهداف البحث:

تتحدد أهداف البحث في:

- الكشف عن انعكاسات التطورات السياسية والاقتصادية على تطور أداء المصارف الليبية، وإمكانية وضع الحلول المناسبة لمواجهتها، وهذا بدوره قد يساعد متخذ القرارات في الدولة الليبية وخصوصًا مصرف ليبيا المركزي لمواجهة العوامل التي تعيق تطور القطاع المصرفي الليبي.

- الإسهام في إثراء المكتبة العربية عامة والليبية خاصة بمعلومات وبيانات تتعلق بانعكاسات التطورات السياسية والاقتصادية على كفاءة أداء القطاع المصرفي الليبي.

فرضيات البحث:

تماشيًا مع أهداف البحث وأسئلته، فإنه يسعى إلى اختبار الفرضيات التالية:

1- مستوى أداء القطاع المصرفي خلال الفترة من 2011-2022 في وضع غير متطور.

2- هل كان للعوامل السياسية والتشريعية والقانونية أثر (انعكاسٌ) - على القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2011-2022.

3- هل كان للعوامل الاقتصادية أثر (انعكاسٌ) - على القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2011-2022.

منهج البحث:

نظرًا لأن إشكالية البحث وأهدافه تتمحور حول الكشف عن انعكاسات التطورات السياسية والاقتصادية على كفاءة أداء القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة من 2011-2022، فإن البحث الحالي استخدم المنهج الاستنباطي الذي يتطلب استخدام الأسلوب الاستنتاجي، ومن خلاله قام الباحث باستخدام المصادر الأولية (استمارة الاستبانة)، والمصادر الثانوية المتمثلة في (التقارير المالية والاقتصادية والمصرفية) بالإضافة إلى (الكتب والرسائل العلمية والورقات البحثية والنشرات والإحصائيات الدورية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي أو البنك الدولي)؛ فمن خلال اتباع المنهج الاستنتاجي استخدم الباحث أساليب الإحصاء التطبيقية اللازمة لاختبار فرضيات البحث.

أداة البحث:

اعتمد البحث على التقارير المالية والاقتصادية والمصرفية بالإضافة إلى الكتب والرسائل العلمية والورقات البحثية والنشرات والإحصائيات الدورية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي أو البنك الدولي، كذلك استخدام استمارة الاستبيان خلال الفترة قيد الدراسة.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تناولت موضوع تقييم أداء القطاع المصرفي وفي مختلف المجالات المالية والمصرفية، وعلى مستوى المصارف المتخصصة والعامة، وسوف نتطرق إلى بعض الدراسات السابقة في ليبيا وخارجها وبيان مدى توافقها مع النتائج المستخلصة من هذا البحث، مع ترتيب هذه الدراسات تصاعديًا حسب سنة إعدادها ومكانها.

أولًا- الدراسات المحلية:

1- دراسة (فاخر مفتاح بوفرنه وآخرون، 2018): «**تقييم الأداء المصرفي - دراسة عملية عن المصارف الليبية**»، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 31، 2018.

استخدم الباحثين المنهج التحليلي المقارن الذي يهدف إلى تحليل الأداء المالي للمصارف محل الدراسة وهي مصرف الجمهورية، التجاري، الوحدة، التجارة، وهدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الليبية من خلال نموذج التقييم CAMEL. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام القوائم المالية للمصارف عينه البحث من سنة 2004 إلى سنة 2014، وقد أظهرت النتائج أن المصارف التجارية الليبية هي مؤسسات ذات جودة عالية من خلال حصولها على متوسط درجة 1.5، وهي درجة أقل من 2 وفقًا لمقياس CAMEL. هذه النتائج تعني أن الأداء المصرفي في ليبيا كان جيدًا خلال فترة الدراسة بالرغم من تركيز الدراسة على المصارف التجارية الأربعة الأكبر في ليبيا، وبالتبعية وبالرغم من تشابه المصارف الليبية إلا أن عملية تعميم النتائج على كل المصارف أمر غير جائز والمزيد من الأبحاث في ليبيا يتعين إجراؤها لعزل الكثير من الفروقات الحجم والملكية بين المصارف الليبية.

2- دراسة (عبد السلام حسين البرعصي وآخرون، 2018): «**تقييم أداء القطاع المصرفي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن - دراسة تطبيقية على المصارف الليبية**»، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 31، العام 2018.

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصارف الليبية من باستخدام مقاييس بطاقة الأداء المتوازن الخاصة بالجانب المالي، وتقييم مدى نجاح المصارف التجارية الليبية في تحقيق رضا العملاء وتقييم جانب التعلم والنمو للمصارف التجارية الليبية باستخدام البطاقة نفسها، كذلك تم الاعتماد على المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية المجمعة للمصارف خلال الفترة بين 2008-2018، حيث تم تقييم الأداء للمصارف

الليبية من أربعة جوانب مختلفة وهي الجانب المالي، جانب العملاء، جانب التعلم والنمو وجانب العمليات الداخلية. وكانت المصارف محل الدراسة هي مصرف الجمهورية، التجاري، الوحدة، التجارة والتنمية، الصحاري وشمال أفريقيا، وقد توصلت الدراسة إلى وجود نقاط ضعف ونقاط قوة في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية حيث تتمتع المصارف بموقف قوي من حيث السيولة ومن حيث كفاءة رأس المال في حين تعاني من تدهور ربحيتها وانخفاض جودة أصولها. وتوصلت الدراسة أيضًا إلى عدم وجود رضا العملاء عن مستوى أداء المصارف الليبية، كذلك توصلت الدراسة إلى تحقق أداء جيدا فيما يتعلق بدعم العمليات الداخلية، وكذلك عمليات التعلم والنمو. وأوصت الدراسة بضرورة تبنى المصارف الليبية لبطاقة الأداء المتوازن كإحدى الاتجاهات الحديثة في قياس وتقييم الأداء.

3- دراسة (يوسف الأصفر وآخر، 2019): «**تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للمصارف في دعم النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية خلال الفترة 2000 -2018**»، منشورة في مجلة الباحث الاقتصادي العدد (4)، يونيو 2022.

تناولت هذه الدراسة تحرير القطاع المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية بين المصارف التجارية، والتي بدورها ستكون داعما مهما في دعم النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة محل الدراسة. وقد هدفت الدراسة لتحديد أهمية ودور القروض الممنوحة من المصارف التجارية في ظل مستوى الانفتاح والتحرر المالي في الاقتصاد الليبي في التأثير على النمو في القطاعات غير النفطية، وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي والقياسي من خلال اختبار جوهانسون لاختبار العلاقة في الأجل الطويل واختبار السببية لجرنجز لقياس العلاقة في الأجل القصير. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة في الأجل القصير بين القروض الممنوحة من المصارف ومستوى الانفتاح المالي في الاقتصاد الليبي من جهة والنمو في القطاعات غير النفطية من جهة أخرى في حين

أن العلاقة موجودة على المدى الطويل، وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء فرصة أكبر للقطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال توسيع درجة الانفتاح المالي التي تضمن سياسة إقراض واضحة ترفع من كفاءة الجهاز المصرفي من أجل استخدام أكفأ للموارد المالية للمصارف تضمن الإسهام بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية وتعيق الفساد الإداري والمالي في القطاع المصرفي الليبي.

4- دراسة (قاسم الجندي، 2021): «**قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي**»، كلية الاقتصاد والتجارة - زليتن، الجامعة الأسمرية الليبية. منشورة في مجلة البحوث الأكاديمية العلوم الإنسانية، العدد (19)، يوليو 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التطور المصرفي على النمو الاقتصادي في ليبيا، حيث استخدم نسبة الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، واستخدم كمؤشر لتطور القطاع المصرفي، كما استخدم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كمؤشر للنمو الاقتصادي، في هذه الدراسة تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) على بيانات من السلاسل الزمنية خلال الفترة (1990-2020). وأكدت النتائج أن القطاع المصرفي في ليبيا غير متطور ولم يلعب دورًا فاعلًا في تحفيز النمو الاقتصادي.

ثانيًا- الدراسات العربية:

1- دراسة (نعيم عبد الرازق، 2014): «**أثر تنمية وتطوير المصارف على التنمية الاقتصادية في ليبيا - دراسة حالة المصارف الليبية في الفترة من 2007م إلى 2014م**»، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد (1) 2015.

ناقشت هذه الدراسة دور تنمية القطاع المصرفي وأثره في تمويل التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2007-2014)، اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي، وهدفت إلى التعرف إلى أهمية القطاع المصرفي ومدى مساهمته في الاقتصاد الليبي،

وتحديد العوامل المؤثرة على حجم الائتمان المصرفي كإحدى أوجه التمويل المصرفي، وقياس حجم الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي إلى الاقتصاد الليبي، وبينت الدراسة بأن هناك عددًا من السياسات والإجراءات النقدية المتخذة من قبل المصرف المركزي التي لعبت دورًا في رفع فاعلية النظام المصرفي وتحريره من القيود التي تعرقل نشاطه.

2- دراسة (أحمد الخزاعلة ومحمد الخوالدة، 2015): «**أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العائد في البنوك التجارية الأردنية للفترة 1990-2013م**»، رسالة دكتوراه، جامعة آل البيت، عمان، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد 21، العدد (1) 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل نمو عرض النقود، معدل نمو الناتج الإجمالي ومعدل نمو الدين العام الداخلي للحكومة المركزية) على العائد في البنوك التجارية الأردنية مقاسا بمعدل العائد على الأصول (ROA) باستخدام عينة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة الزمنية 1990-2013، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel data اعتمادًا على نموذج الأثر العشوائي Randon Effect والأثر الثابت Fixed Effect لتقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد، واتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج أهمها: وجود أثر إيجابي لكل من معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، معدل النمو في عرض النقود، معدل النمو في الدين العام الداخلي للحكومة المركزية على العائد على الأصول (ROA) في حين كان هناك أثر سلبي لمعدل النمو في الناتج المحلي والإجمالي على العائد على الأصول (RAO). أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية.

3- دراسة (وفاء، 2019): «**العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات والنمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1998-2017**»، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 2، العام 2019.

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين الائتمانات المصرفية الممنوحة لمختلف القطاعات وذلك باستخدام التكامل المتزامن، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، تم استخدام القروض الموجهة لمختلف القطاعات، عام وخاص وإدارات محلية كمتغيرات مستقلة، تمثل الائتمانات المصرفية، وتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، أظهرت النتائج تأثيرًا سلبيًا لمختلف القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في حين أن اختبارات السببية لـ Granger أظهرت أن هناك علاقة سببية تتجه من النمو الاقتصادي إلى القروض المصرفية.

4- دراسة (أحمد حسن، وآخر، 2020): «**قياس الإنتاجية الكلية وعلاقتها بالأداء المالي - دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي للمدة 2010-2017**»، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، مجلة الدراسات النقدية والمصرفية، العدد الثامن، يناير 2020.

هدفت الدراسة إلى قياس تطور الإنتاجية الكلية للمصارف العراقية الخاصة خلال المدة (2010-2017) من خلال استخدام مؤشر ملمكويست وبالتطبيق على (19) مصرفًا خاصًا فقد تم استخدام ثلاث مدخلات وهي (رأس المال، الودائع، المصروفات الإدارية)، وبالمقابل تم استخدام ثلاث مخرجات تمثلت (القروض، الاستثمارات، صافي الربح) وقد توصل البحث إلى اختلاف معدلات الإنتاجية الكلية فيما بين المصارف وبين السنوات إذ حقق المصرف الأهلي أعلى معدلات الإنتاجية؛ إذ بلغ متوسط الإنتاجية الكلية (3.78) خلال المدة (2010-2017)، فيما حقق

مصرف آشور أقل معدلات الإنتاجية حيث بلغ متوسط الإنتاجية الكلية خلال المدة نفسها (1.04). كما توصل البحث إلى وجود علاقة طردية بين مؤشر الإنتاجية الكلية ومؤشرات الأداء المالي للمدة (2017-2010)، وقد أوصى البحث بضرورة تضمين الطرق الكلية لقياس الإنتاجية في تقارير البنك المركزي واعتبارها من المؤشرات المهمة لتقييم أداء المصارف.

5- دراسة (أحمد عبد الشافي، وآخرون، 2020): «**تحليل أثر الالتزام بمتطلبات السيولة وفق معايير بازل الثالثة في الربحية المصرفية لعينة من المصارف العراقية**»، مجلة الدراسات النقدية والمصرفية، العدد الثامن، يناير 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض محاور اتفاقية بازل الثالثة، مع التركيز على المحور الخاص بالسيولة، والتطرق إلى أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الربحية المصرفية، أما في الجانب العملي للدراسة فقد تم تحليل البيانات المالية للمصارف مجتمع الدراسة، والبالغة ستة عشر مصرفًا، ولسلسلة زمنية امتدت لستة سنوات وتوصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات، منها، أن نتائج التحليل المالي أكدت عدم تحقق فرضيتي الدراسة المتمثلتين في (توجد علاقة عكسية بين نسبة تغطية السيولة من جهة، ونسبتي العائد على الموجودات، والعائد على حق الملكية)، و(توجد علاقة طردية بين نسبة صافي التمويل المستقر من جهة، ونسبتي العائد على الموجودات، والعائد على حق الملكية)، كما أوصى الباحثان بجملة توصيات، منها، يتوجب على المصارف العمل على تنويع مصادر الإيرادات وزيادة الاعتماد على الإيرادات الأساسية (إيرادات الفوائد) من خلال القيام بزيادة عمليات منح الائتمانات باعتبارها الهدف الرئيس لنشأة المصارف، وعدم الاعتماد على الإيرادات المتحققة من الأنشطة غير الأساسية.

ثالثًا- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Case & Siebens, 2012)، بعنوان: « **The Libyan Civil War: Context and Consequences**».

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الأزمة الليبية وظروفها، وبينت أنه تم تصوير الحرب الأهلية الليبية عام 2011 على نطاق واسع كمثال مصور للانتفاضة الشعبية التي أطاحت بالنظام الحاكم، بهدف الحصول على ضمان الحقوق والديمقراطية وقد تم تقديم التدخل الدولي في الحرب نموذجًا مثاليًا للتدخل الإنساني في سياق الحرب الأهلية الليبية لعام 2011، ومن خلال تحديد الظروف التاريخية التي تم توقعها مثل الحرب الأهلية الممكنة، وبين الباحثان أن تدخل الأجانب كان الدافع من ورائه - إلى حد كبير - الهدف السياسي والإستراتيجي للأزمة والحلول محل النظام السابق، ويخلص هذا التقرير إلى أن السعي وراء الإصلاح الديمقراطي كان الهدف منه المعارضة بعيدًا عن السبب الوحيد للحرب الأهلية.

2- دراسة (Weersainghe and Pereram, 2012)، بعنوان: « **Determinants of Profitability of Commercial Banks In Srilanka**».

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير المحددات الخاصة بالبنك ومتغيرات الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك التجارية في سريلانكا خلال الفترة من 2001-2011، وقد تم جمع بيانات ربع سنوية من جميع البنوك التجارية العاملة في سريلانكا، واستخدمت الدراسة أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج E-Views لدراسة التأثير بين المتغيرات، وتم استخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) كمقاييس للربحية، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم البنك والسيولة وكفاءة تكاليف التشغيل على ربحية البنوك التجارية في سريلانكا، إضافة إلى وجود علاقة سلبية بين سعر الفائدة

والعائد على الأصول (ROA)، بينما وجدت أن الناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر بشكل كبير على الربحية لكن له علاقة إيجابية مع العائد على الأصول (ROA).

3- دراسة (L-Qudah and Jaradat, 2013)، بعنوان: « **Macroeconomic Variables and Bank racteristics on Jordanian Islamic Banks Profitability: Empirical Evidence**».

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر متغيرات الاقتصاد الكلي (المتغيرات الخارجية) وسمة البنك (المتغيرات الداخلية على ربحية المصارف الإسلامية الأردنية للفترة (2000-2013)، وبغرض تحليل البيانات استخدمت الدراسة نموذج الأثر الثابت وطريقة المربعات الصغرى وتعميمها على فرضيات الدراسة، وأظهرت نتائج التحليل التجريبي أن كفاية رأس المال وحجم البنك لها أثر إيجابي ومهم على العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، في حين أن الرفع المالي له أثر سلبي وكبير على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما السيولة فلها تأثير سلبي كبير على العائد على حقوق الملكية (ROE)، كما وجدت الدراسة أن متغيرات الاقتصاد الكلي التي تتمثل بمؤشر بورصة عمان، مرخص البناء متر مربع، ونمو المعروض النقدي لها أثر إيجابي كبير على ربحية البنوك الإسلامية.

4- دراسة (Ongore and Kusa, 2013)، بعنوان: « **Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**».

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى محددات الأداء المالي في البنوك التجارية في كينيا، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لغرض اختبار البيانات، وتم قياس الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE) وصافي هامش الفائدة، وأظهرت نتائج الدراسة أن المحددات الداخلية للبنك (كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة) لها تأثير كبير على أداء البنوك التجارية في كينيا باستثناء متغير السيولة، أما متغيرات الاقتصاد الكلي (معدل نمو

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم) فلم يكن لها تأثير كبير على الأداء المالي، وان البنوك التجارية في كينيا تتحكم بها قرارات مجلس الإدارة في حين أن عوامل الاقتصاد الكلي لديها إسهام ضئيل.

5- دراسة (Bilal et al., 2013)، بعنوان: « **Influence of Bank Specific and Macroeconomic Factors on Profitability of Commercial Banks: A Case Study of Pakistan**».

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير المحددات الداخلية الرئيسة للبنك (الودائع إلى الأصول، حجم البنك، نسبة رأس المال، صافي هامش الفائدة والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض) وعوامل الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو الصناعة) على ربحية البنوك التجارية في باكستان خلال الفترة 2007-2011، واستخدمت الدراسة الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط والانحدار لمعرفة إن كان التأثير كبير أو ضئيل للمتغيرات المستقلة على التابعة، وخلصت الدراسة إلى أن حجم البنك، صافي هامش الفائدة ومعدل الصناعة لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتأثير سلبي لكل من القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والتضخم على العائد على الأصول، أما نسبة رأس المال فكان لها تأثير إيجابي كبير على العائد على حقوق الملكية.

6- دراسة (Tongurni & Vithessanthi, 2018).

حاولت هذه الدراسة معرفة تأثير تطور القطاع المصرفي على التغيرات في الهيكل الاقتصادي، والنمو، حيث ترى هذه الدراسة بأن تطوير القطاع المصرفي له تأثيرات متباينة على تنمية القطاع الصناعي، وتنمية القطاع الزراعي، وتختبر الدراسة ما إذا كان الهيكل الاقتصادي والنمو يعززان تنمية القطاع المصرفي، ولاختبار الفرضية أخذت الدراسة عينة من جميع البلدان في العالم خلال الفترة (1960-2016)، وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير القطاع المصر في له تأثير سلبي على تنمية القطاع الزراعي، ولكنه

لا يؤثر على تنمية القطاع الصناعي، كما توصلت الدراسة إلى أن التأثير السلبي لتنمية القطاع المصرفي على تنمية القطاع الزراعي لا يكون إلا في البلدان التي تتمتع بدرجة عالية من تنمية القطاع المصرفي.

الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:

تناولت الدراسات السابقة بالتحليل والمناقشة المتغيرات والتطورات الاقتصادية المتعلقة بالمؤشرات المالية المرتبطة بتقويم أداء وكفاءة القطاع المصرفي، من حيث وجود نقاط ضعف وقوة في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، فهي تتمتع بموقف قوى من حيث السيولة ومن حيث كفاءة رأس المال في حين تعاني تدهور ربحيتها وانخفاض جودة أصولها، والتعرف إلى بيان دور السياسات والإجراءات النقدية التي يتخذها المصرف المركزي بشأن تحرير القطاع المصرف من القيود التي تعرقل نشاطه وتحد من فاعليته، كذلك بيان مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية في معالجة التضخم، كذلك بينت نتائج الدراسات السابقة بأن الاستقرار السياسي ضرورة للتعافي الاقتصادي وضرورة العمل على النهوض بإصلاحات لدعم نمو القطاع الاقتصادي، وما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بأنه ركز على تحديد انعكاس المتغيرات السياسية والاقتصادية على القطاع المصرفي الليبي في آن واحد، لما للتأثر المباشر لاقتصاد أية دولة بالأحداث والتطورات السياسية التي تحدث فيها، بينت كذلك هذا البحث أثر الانقسامات السياسية في الدولة الليبية وتداعياتها على الاقتصاد القومي، وتعرض كذلك هذا البحث إلى بيان القوانين والتشريعات التي أصدرتها الجهات التشريعية السياسية الجديدة بعد عام 2011، والتطورات السياسية والاقتصادية على القطاع المصرفي الليبي خاصة والاقتصاد القومي للدولة ككل.

*

مفهوم وأهمية تقييم الأداء:

تعددت الآراء في الأدبيات حول وضع تعريف محدد للأداء، حيث يتجه العديد من الأكاديميين إلى التركيز على البعد الاقتصادي في تعريف الأداء، بينما يتجه آخرون بالاهتمام بالبعد التنظيمي والاجتماعي، ويشير مفهوم الأداء في عمومه إلى: قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية. كذلك يعرفه البعض على أنه: قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام الموارد المتاحة بطريقة كفؤة وفاعلة.

وتبرز أهمية تقييم الأداء من خلال العديد من النقاط، أهمها يتمثل في المساعدة على نشر الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين، كذلك المساعدة على تخطيط المسارات المستقبلية للعمل والنشاط، كما يركز القياس على الاهتمام بما يجب إنجازه، ويحث المنظمات على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف، وإذا ما كانت النتائج تختلف عن الأهداف، فيكون بمقدور المنظمات أن تعمل على تحليل الفجوات الموجودة في الأداء وإجراء التعديلات.

ويتناول البحث تقييم أداء القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة من (2011-2022)، وذلك من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: يتناول تطور هيكل القطاع المصرفي الليبي وخصائصه.

المبحث الثاني: يعرض مؤشرات أداء المصارف التجارية خلال الفترة قيد الدراسة.

المبحث الثالث: يستعرض تأثير التداعيات السياسية والاقتصادية على أداء القطاع المصرفي الليبي.

وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

تطور هيكل القطاع المصرفي الليبي وخصائصه

يتكون القطاع المصرفي في ليبيا من مصرف ليبيا المركزي وعدد من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة والمصرف الليبي الخارجي (Offshore)، وتضم المصارف التجارية مصارف خاصة، ومصارف خاصة بمشاركة شريك إستراتيجي أجنبي (مصارف مختلطة). كما يوجد بالقطاع المصرفي عدد من مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية. وقد أسهمت جهود مصرف ليبيا المركزي في إعادة هيكلية الجهاز المصرفي، وفي خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءة مالية تؤهلها لمواجهة تداعيات المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي.

1- خصائص القطاع المصرفي الليبي[1]:

- **التركيز المصرفي**: يتركز السوق المصرفي الليبي في عدد قليل من المصارف الكبرى المملوكة للدولة، وذلك يؤثر على جودة الخدمات المقدمة وأسعارها، ويستوجب إعادة النظر في أهمية دخول المزيد من المصارف المحلية والأجنبية لتعزيز المنافسة ومواكبة التطورات في نماذج الأعمال المصرفية مما ينعكس على تطور الجهاز المصرفي واستقرار مؤسساته، وصولًا للاستقرار المالي.

(1) تقرير الاستقرار المالي، الصادر عن وحدة الاستقرار المالي بمصرف ليبيا المركزي، مدينة البيضاء، فبراير 2022، ص18.

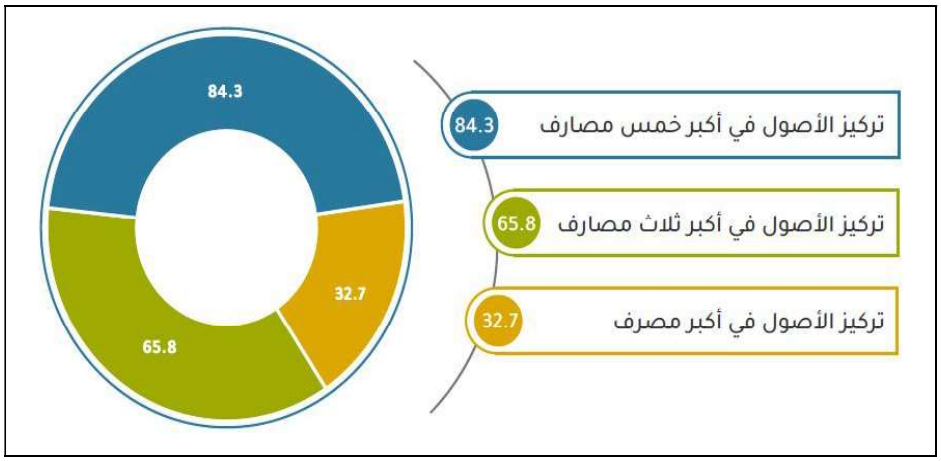

المصدر: وحدة الاستقرار المالي مصرف ليبيا المركزي البيضاء فبراير 2022.

شكل رقم (1) يمثل تركيز الأصول في القطاع المصرفي الليبي في (2022)

ومن الشكل السابق نجد أن تركيز الأصول داخل البنوك موزع بنسب جيدة خلال هيكل البنوك التجارية في ليبيا، خاصة مع وجود نسبة (32.7٪) فقط للأصول الموجودة في أكبر المصارف، بينما النسبة تبلغ (84.3٪) بين أكبر خمسة مصارف، وهي نسب توزيع مناسبة.

2- حجم القطاع المصرفي بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي[1]:

يمثل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في اقتصاد أي بلد، وذلك لمساهمته الكبيرة في تنمية وتنشيط الاقتصاد الوطني وذلك من خلال إمداد القطاعات الاقتصادية المختلفة بالسيولة والتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، وهذا يتطلب تقوية الجهاز المصرفي بهدف حماية حقوق المودعين والمستثمرين وضمان تنفيذ السياسة النقدية للدولة من خلال ما توفره السلطة التشريعية والتنفيذية من بيئة مناسبة للمنافسة، عليه يتطلب إيجاد مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمكن القطاع المصرفي من ممارسة دوره

(1) تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية، إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، الربع الرابع، العام 2022، ص13.

في الاقتصاد الوطني من خلال زيادة توجيه المدخرات لزيادة حجم الاستثمار وتشجيع التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

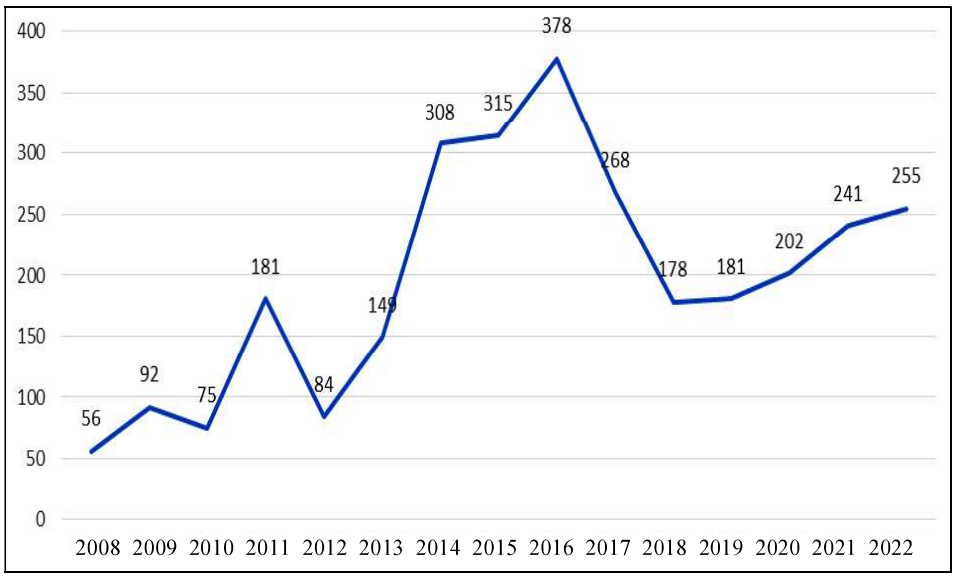

المصدر: إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي الربع الرابع العام 2022م (تقارير ربع سنوية).

شكل رقم (2) نسب الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع المصرفي الليبي (2008-2022) (٪)

من الشكل السابق نجد أن نسب الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع المصرفي الليبي كانت في اتجاه مرتفع من عام 2012 حتى عام 2016، ومن ثَمَّ أخذت النسبة في الانخفاض وصولًا لعام 2018، ومن ثَمَّ أخذ الاتجاه منحنًى إيجابيًّا تماشيًا مع التوجه نحو الاستقرار المصرفي في ليبيا، وبالتالي هناك تحسن في النسبة ولو بقيم بسيطة وصولًا إلى العام 2022.

بمقارنة نسب الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع المصرفي الليبي مع القطاعات المصرفية بدول عربية مختارة يتبين لنا بأن القطاع المصرفي الليبي يحتل الترتيب الخامس من بين الدول العربية المختارة، ويرتفع عن معدل أقل الدول وهي العراق نحو 129٪ في حين ينخفض على معدل أكبر الدول وهي لبنان نحو 267٪.

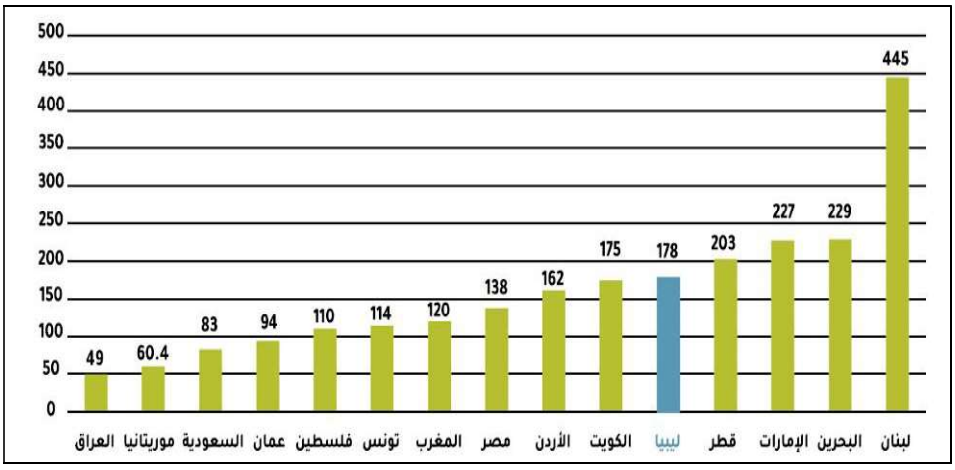

المصدر: وحدة الاستقرار المالي مصرف ليبيا المركزي البيضاء فبراير 2022 (تقارير سنوية عن الاستقرار المالي).

شكل رقم (3) نسب الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ليبيا ودول عربية مختارة للعام (2021) (٪)

من الشكل السابق نجد أن نسب الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ليبيا هي نسبة مرتفعة تضع ليبيا ضمن دول الخليج العربي والأردن ومصر، وهو ما يشير للتحسن الكبير ضمن القطاع المصرفي الذي تجاوز مجموعة الأزمات العالمية والمحلية ليصل إلى مصافي الدول الخليجية المستقرة من سنوات.

ومن خلال التركيز المصرفي وحجم القطاع المصرفي بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي يمكن رصد وجود تطور مناسب داخل هيكل القطاع المصرفي الليبي، وتواجده في الترتيب مع دول أكثر استقرارًا من ليبيا مثل دول الخليج العربي.

خلاصة المبحث الأول:

يمثل الجهاز المصرفي في ليبيا نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد الليبي، حيث بلغت أصول المصارف التجارية المرخصة نحو 117.1 مليار دينار في نهاية عام 2020، وشكلت هذه القيمة ما نسبته 178٪ من الناتج المحلي الإجمالي لذات العام، علمًا بأنها شكلت ما نسبته (268٪) في عام 2019 عمّا كانت عليه في عام 2008 البالغة (56).

بلغ متوسط عدد السكان إلى كل فرع من فروع المصارف والوكالات نحو 12.1 ألف نسمة، وفق معيار الكثافة المصرفية الدولي يفترض أن متوسط عدد السكان إلى كل فرع نحو 10.0 ألف نسمة، مما يدل أن هناك سوقًا واعدة لإنشاء فروع جديدة.

وكانت نسب الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع المصرفي الليبي في اتجاه مرتفع من عام 2012 حتى عام 2016، ومن ثَمَّ أخذت النسبة في الانخفاض وصولًا لعام 2018، ومن ثَمَّ اخذ الاتجاه منحنى إيجابي تماشيًا مع التوجه نحو الاستقرار المصرفي في ليبيا. وبالتالي هناك تحسن في النسبة ولو بقيم بسيطة وصولًا إلى العام 2022.

*

المبحث الثاني

مؤشرات أداء المصارف التجارية

1- مؤشرات السيولة[1]:

بلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الأصول 64.8٪ في نهاية الربع الثالث 2022، ومعظمها تمثل ودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الإلزامي وكذلك شهادات الإيداع)، وبلغ حجم القروض إلى إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي نسبة 22.0٪ في نهاية الربع الثالث 2022، وهي نسبة ضئيلة للغاية، فيما بلغت نسبة الودائع لدى المصارف إلى إجمالي الخصوم 68.2٪، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة السيولة القانونية المطلوب من المصارف التجارية الاحتفاظ بها هي 25.0٪ من إجمالي الخصوم الإيداعية.

جدول رقم (1) مؤشرات السيولة من 2016 إلى الربع الثالث 2022

مؤشرات السيولة	2016	2020	2021	الربع الثالث 2022
الأصول السائلة / إجمالي الأصول (٪)	**71.9**	**72.1**	**68.4**	**64.8**
إجمالي القروض / إجمالي الودائع (٪)	**19.0**	**16.6**	**21.3**	**22.0**
إجمالي الودائع / إجمالي الخصوم (٪)	**79.3**	**81.0**	**67.7**	**68.2**

المصدر: إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، تقرير الربع الثالث العام 2022.

من الجدول السابق نجد أن هناك استقرارًا في الثلاث مؤشرات السابقة، حيث إن الزيادة أو النقص في حدود (5٪) فقط، وهو ما يشير لوجود تحسن في مؤشرات أداء المصارف التجارية لكن بنسب بسيطة مع وجود العديد من المشكلات الداخلية والتحديات الخارجية في الوقت نفسه.

---

(1) أهم البيانات والمؤشرات المالية، تقرير الربع الثالث للعام 2022م، ص42-44.

2- مؤشرات جودة الأصول:

أظهرت البيانات المتوفرة عن نسبة الديون المتعثرة وهي بيانات تقديرية قد لا تعكس الواقع أن نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي القروض بلغت في نهاية الربع الثالث 2022 نحو 21.0٪، ويدل ارتفاع هذه النسبة على انخفاض كفاءة إدارة الائتمان، وينبغي أن لا تتجاوز هذه النسبة وفقًا للمعايير الدولية 5٪ وقد سجلت نسبة تغطية مخصص الديون إلى الديون المتعثرة في نهاية الربع الثالث 2022 نحو 82.2٪.

جدول رقم (2) مؤشرات جودة الأصول من 2019 إلى الربع الثالث 2022

مؤشرات جودة الأصول	2019	2020	2021	2022
القروض المتعثرة (*)/ إجمالي الأصول٪	3.2	2.8	3.0	3.2
القروض المتعثرة(*) / إجمالي القروض٪	21.0	21.0	21.0	21.0
مخصص الديون / إجمالي القروض المتعثرة(*)٪	98.6	99.4	89.2	82.2
مخصص الديون / إجمالي القروض٪	20.9	20.9	18.7	17.3

المصدر: إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، تقرير الربع الثالث العام.

وبالنسبة لمؤشرات جودة الأصول يوجد هناك تذبذب بسيط في النسب خلال سنوات البحث (2019 -2022)، إلا أن النسب تكاد تكون متساوية تمامًا بين بداية ونهاية مدة البحث فيما يخص القروض المتعثرة، أما مخصص الديون فقلت النسبة سواء مع إجمالي القروض المتعثرة أو إجمالي القروض فقط.

3- مؤشرات الربحية:

بلغ معدل العائد إلى إجمالي الأصول خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 2022 نحو 0.9٪، فيما سجل معدل العائد على حقوق الملكية 16.2٪، وفي عام 2021 بلغ معدل العائد على إجمالي الأصول نحو 0.9٪ وبلغ معدل العائد على حقوق الملكية 18.5٪.

المصدر: إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، تقرير الربع الثالث العام 2022.

شكل رقم (4) مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في المصارف الليبية خلال 2022

من الشكل السابق نجد أن هناك تذبذبًا بنسبة كبيرة خاصة في الانخفاض الذي شهده عام 2020، ولكن الاتجاه العام لمؤشرات الربحية هو الاتجاه الإيجابي الذي يتماشى مع وجود تحسن طفيف داخل القطاع المصرفي الليبي.

4- مؤشرات رأس المال:

يتمتع القطاع المصرفي بكفاية رأس مال مرتفعة كافية لمواجهة أية مخاطر قد تحدث، حيث تراوحت نسبتها مابين 16.6٪ و19.2٪ خلال الفترة (2019- الربع الثالث 2022) وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل (1) والبالغة 8.0٪، مما يعزز من الاستقرار المالي.

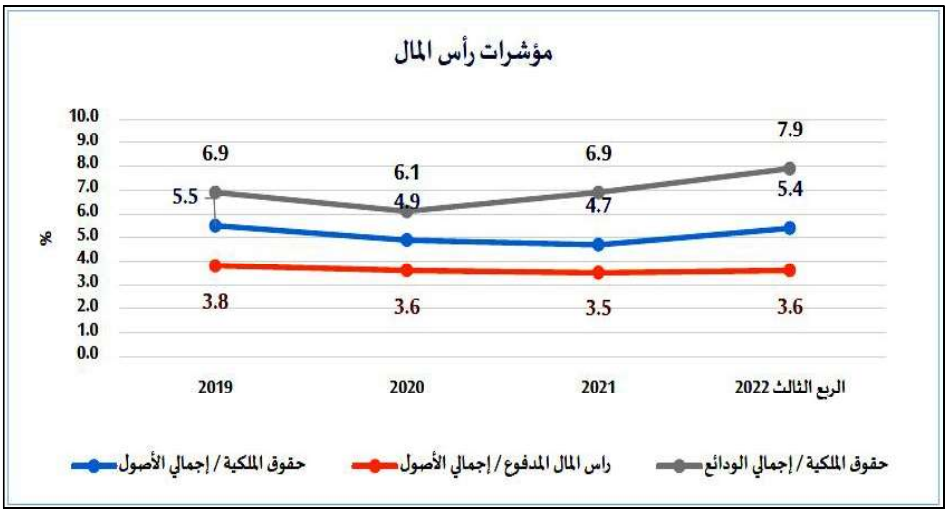

المصدر: إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، تقرير الربع الثالث العام 2022.

شكل رقم (5) مؤشرات رأس المال في المصارف الليبية خلال الفترة 2019 -2022

من الشكل السابق حافظت مؤشرات رأس المال الثلاثة على الاستقرار خلال فترة الدراسة، مع وجود اتجاه موجب في مؤشر حقوق الملكية/إجمالي الودائع، هذه الودائع تم الإشارة لزيادتها وفقًا لبيانات مصرف ليبيا، وهو التشجيع على تحويل المدخرات المالية من خارج القطاع المصرفي إلى البنوك.

ملخص لأهم البيانات المالية للمصارف التجارية (للربع الثالث 2022)

شهدت البيانات المالية للمصارف التجارية في نهاية الربع الثالث 2022 بعض التغيرات مقارنة عما كانت عليه في نهاية الربع الثالث 2021، وذلك على النحو التالي:

- ارتفع إجمالي أصول المصارف التجارية باستثناء الحسابات النظامية من 142.4 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2021 إلى نحو 144.0 مليار دينار في نهاية الربع الثالث،2022، أي بمعدل نمو قدره 1.1٪، وقد شكلت الأصول السائلة (البالغة 93.4 مليار دينار) من إجمالي الأصول ما نسبته 64.8٪.

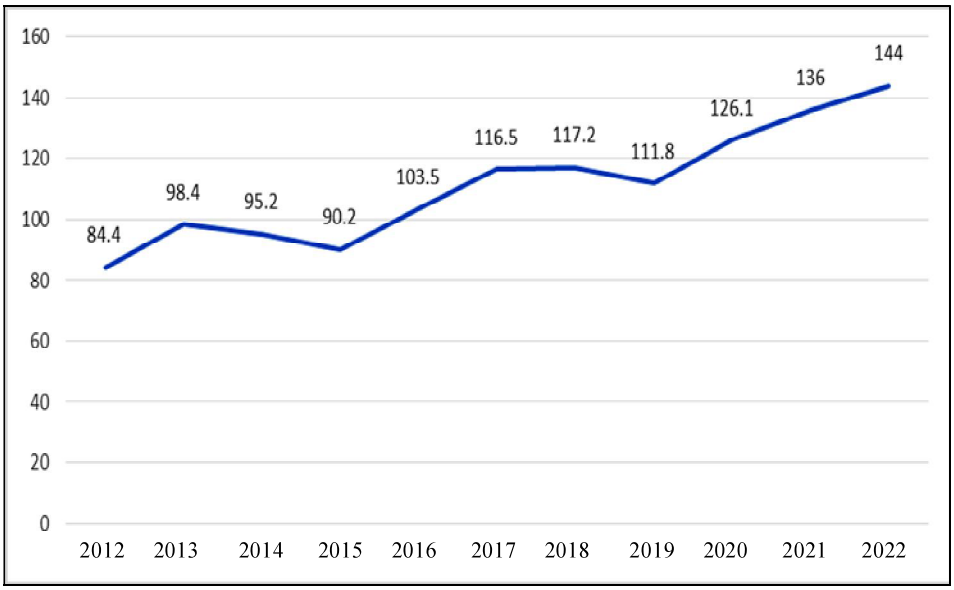

المصدر: إدارة الرقابة على المصارف والنقد، مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي للعام 2022.

شكل رقم (6) إجمالي أصول المصارف التجارية (2012 – الربع الثالث 2022)

– انخفض إجمالي ودائع المصارف التجارية (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى المصرف المركزي بما فيها الاحتياطي الإلزامي من نحو 83.2 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2021 إلى نحو 79.9 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2022، أي بمعدل بلغ 4.0٪.

– ارتفع إجمالي رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية من 18.2 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2021 إلى 21.6 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2022، أي بمعدل نمو قدره 18.8٪، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 22.0٪، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 15.0٪، وقد بلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية الربع الثالث 2022 ما قيمته 14.1 مليار دينار وما نسبته 65.3٪ من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة فيما شكل رصيد القروض للقطاع العام النسبة الباقية 34.7٪ والتي بلغت قيمتها نحو 7.5 مليار دينار

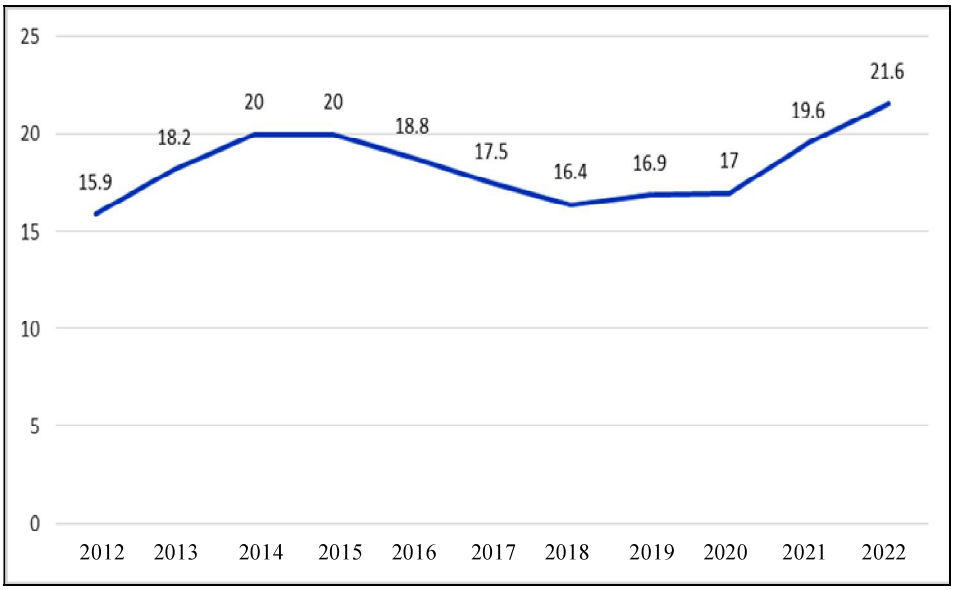

المصدر: إدارة الرقابة على المصارف والنقد، مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي للعام 2022.

شكل رقم (7) إجمالي القروض الممنوحة من المصارف التجارية (2012 – الربع الثالث 2022)

– بلغت نسبة تغطية مخصص الديون المشكوك فيها لإجمالي القروض والتسهيلات الممنوحة نسبة 17.3٪ في الربع الثالث 2022 مقابل نسبة 20.0٪ في الربع الثالث 2021

– انخفضت ودائع العملاء الخصوم الإيداعية لدى المصارف التجارية بشكل طفيف من 98.22 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2021 إلى 98.19 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2022 أي بمعدل 0.04٪ وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 80.4٪ من إجمالي الودائع في حين شكلت الودائع لأجل بما فيها التأمينات النقدية نسبة 19.3٪ من إجمالي الودائع بينما شكلت ودائع الادخار نسبة 0.3٪ فقط من إجمالي الودائع.

وفيما يتعلق بتوزيع هذه الودائع فقد بلغت ودائع القطاع الخاص في نهاية الربع الثالث 2022 ما قيمته 56.5 مليار دينار وما نسبته 57.6٪ من إجمالي الودائع فيما شكل رصيد ودائع القطاع العام والحكومي النسبة الباقية وقدرها 42.4٪ أي ما قيمته

41.7 مليار دينار منها 28.9 مليار دينار ودائع لشركات ومؤسسات القطاع العام ونحو 12.8 مليار دينار ودائع حكومية.

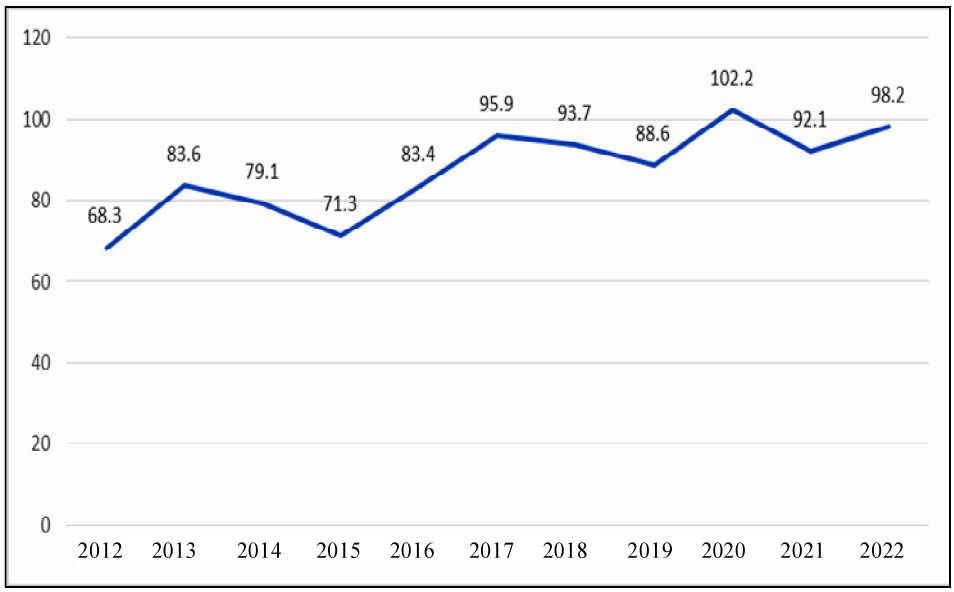

المصدر: إدارة الرقابة على المصارف والنقد، مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي للعام 2022.

شكل رقم (8) إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف التجارية (2012 – الربع الثالث 2022)

– ارتفع إجمالي حقوق الملكية في المصارف التجارية من 7.3 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2021 إلى 8.7 مليار دينار في نهاية الربع الثالث 2022 وبمعدل 19.1٪

– انخفضت أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 2022 بمقدار 28.8 مليون دينار، أي بمعدل 3.0٪ لتصل إلى 940.1 مليون دينار مقارنة عما كانت عليه خلال الفترة نفسها من العام الماضي 2021 والتي سجلت نحو 968.8 مليون دينار.

التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقًا للمعايير المحلية (القرارات والمنشورات)[1]:

يركز مصرف ليبيا المركزي في قراراته على تبني معايير محلية تهدف إلى الحفاظ على سامة ومتانة المراكز المالية للمصارف التجارية، وتبين من خلال متابعة مدى التزام القطاع المصرفي بالمعايير المحلية، أن القطاع ملتزم بشكل كبير بالمعايير الموضوعة، والجدول (3) يبين ذلك.

جدول رقم (3) نسب الالتزام بالمعايير المحلية (قرارات ومنشورات)

البيان	القرارات والمنشورات	نسبة الالتزام
ملاءة رأس المال	القرار رقم (45) لسنة 2008 بشأن (تحديد هياكل المراكز المالية للمصارف ومحافظها الائتمانية) .	% 100
السيولة	القرار رقم (68) لسنة 2008 بشأن (تحديد نسبة الأصول السائلة المطلوب الاحتفاظ بها من قبل المصارف التجارية)	% 100
	القرار رقم (45) لسنة 2008 المتعلق (بعدم تجاوز نسبة المحفظة الائتمانية إلى الخصوم الإيداعية (70%))	% 100
جودة الأصول	القرار رقم (47) لسنة 2006 المتعلقة (ببقاء حركة الحساب جامدة لمدة تزيد عن سنة يتطلب تكوين مخصص كحد أدنى بنسبة (100%) مائة في المائة من قيمة الدين	% 90.4

المصدر: وحدة الاستقرار المالي بمصرف ليبيا المركزي، فبراير 2022.

التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقًا للمعايير الدولية (نموذج CAMELS)[2]:

تعتمد المنظمات الدولية المعنية بالقطاع المصرفي مجموعة من المعايير الدولية (كنموذج CAMELS) تهدف للحفاظ على سامة ومتانة واستقرار المراكز المالية.

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، وحدة الاستقرار المالي، البيضاء، فبراير 2022، ص60.
(2) المرجع نفسه، ص61.

تبين من خال تطبيق نموذج CAMELS على القطاع المصرفي، أن القطاع المصرفي يقع في التصنيف الثالث سواء في عام 2018 البالغة (2.60) أو متوسط الفترة 2008-2018 البالغة (2.85) لوقوعهم بين (2.5 - 3.4).

وهي درجة تصنيف معقولة إلا أنها بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف، وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول، حيث يؤدي ذلك إلى ظهور مشاكل بارزة في الملاءة وجودة أصولها، مما يتطلب من المصرف المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة لإدارة لتحديد وتلافي نقاط الضعف المذكورة كما تتطلب رقابة ومتابعة مستمرة، إلا أن درجة التصنيف المركب انخفضت بـ (0.55) عن عام 2017 البالغة (3.15) بسبب تحسن الربحية وجودة الأصول، كما أنها انخفضت عن عام 2016 بـ (0.70) البالغة (3.30) بسبب تحسن الربحية وجودة الأصول (وذلك حسب تحليل الوضع وفقًا للنموذج CAMELS).

جدول رقم (4) التقييم الكلي لوضع القطاع المصرفي الليبي وفقًا لنموذج CAMEIS لمتوسط الفترة (2016 -2018)

البيان	البيان	درجة التصنيف 16	درجة التصنيف الفترة	معامل التحويل	التصنيف المركب 16	التصنيف المركب الفترة
C	ملاءة رأس المال	4	4	20%	0.8	0.8
A	جودة الأصول	4	4	25%	1.0	1.0
M	كفاءة الإدارة	3	2	15%	0.45	0.30
E	الربحية	5	3	15%	0.75	0.45
L	السيولة	2	2	15%	0.30	0.30
S	الحساسية اتجاه مخاطر السوق	-	-	10%	-	-
	درجة التصنيف المركب			100%	3.30	2.85

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الاستثنائي الموحد لفرعي مصرف ليبيا المركزي طرابلس وبنغازي 2015-2020.

يتبين مما سبق بأن القطاع المصرفي الليبي يقع في درجة التصنيف الثالث المركب حسب نموذج CAMELS سواء للأعوام 2016 و2017 و2018، وكذلك متوسط الفترة 2008 - 2016، 2008 - 2017، 2008 - 2018 البالغة 2.85، إلا أن

درجة التصنيف بدأت تنخفض من عام 2016 حتى 2018 كما هو مبين في الشكل التالي:

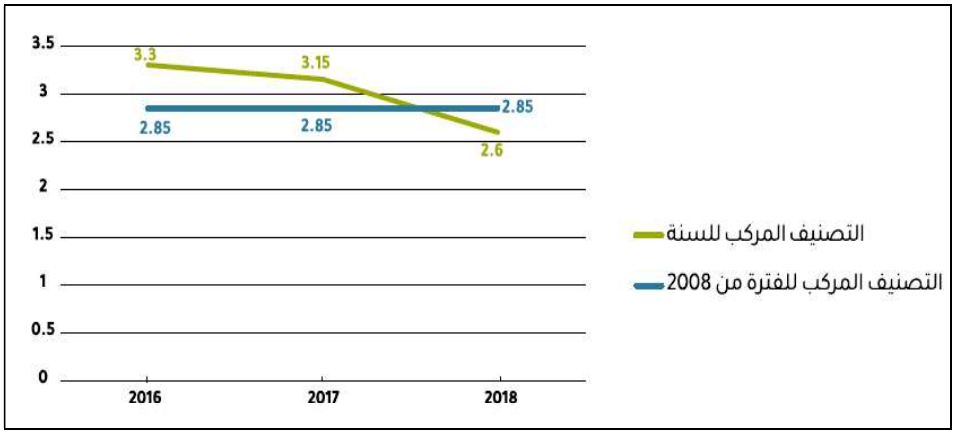

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الاستثنائي الموحد لفرعي مصرف ليبيا المركزي طرابلس وبنغازي 2015 – 2020.

شكل رقم (9) تطور تصنيفات القطاع المصرفي الليبي للأعوام (2016 –2018) (CAMEIS)

من الرسم السابق نجد وجود تناغم في التصنيف الثالث المركب حسب نموذج CAMELS خلال فترة البحث، مع وجود استقرار تام في مؤشر التصنيف المركب خلال الفترة، وبالتالي يكون مجمل مؤشرات أداء المصارف التجارية يتخذ الاتجاه الموجب.

خلاصة المبحث الثاني:

بلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الأصول 64.8٪ في نهاية الربع الثالث 2022 والتي معظمها تمثل ودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الإلزامي وكذلك شهادات الإيداع)، وبلغ حجم القروض إلى إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي نسبة 22.0٪ في نهاية الربع الثالث 2022، وهي نسبة ضئيلة للغاية، فيما بلغت نسبة الودائع لدى المصارف إلى إجمالي الخصوم 68.2٪.

وقد أنشأ مصرف ليبيا المركزي إدارة لتتولى مراجعة ميزان المدفوعات كمدخل لتقييم الضغوط على سعر الصرف، وجاءت هذه المبادرة في إطار إصلاحات صندوق النقد، كما أبدى مصرف ليبيا المركزي رأيًا متحفظًا بشأن السياسة النقدية فقد حاول استخدام موقعة للإبقاء على معدلات التضخم منخفضة، لكن الأدوات المتاحة له كانت محدودة للغاية بسبب عوامل عديدة منها: (الانقسام داخل المصرف المركزي بسبب عدم القدرة على إدارة سعر الصرف بشكل مباشر نظرا لنقص سلطة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، تحريم جميع الأدوات المغلة للفائدة بموجب قانون الصيرفة الإسلامية رقم 1 لسنة 2013 وتفسيره مما يمنع الفائدة كأداة لأداره السيولة).

كذلك لحظنا انخفاض أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي 2022 بمقدار 28.8 مليون دينار أي بمعدل 3.0٪ لتصل إلى 940.1 مليون دينار مقارنة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي 2021 والتي سجلت نحو 968.8 مليون دينار.

*

المبحث الثالث

تأثير التداعيات السياسية والاقتصادية على أداء القطاع المصرفي الليبي

يعاني القطاع المصرفي الليبي من حالة عدم استقرار نتيجة لعده عوامل منها (العوامل النقدية، الأمنية، التشريعية) فالعامل النقدي يتمثل في مصرف ليبيا المركزي وما تعرض له من انقسام فعلي منذ سنة 2014م وحتى نهاية ديسمبر 2020 بين فرعين أحدهما في طرابلس والآخر في مدينة بنغازي، أما فيما يتعلق بالعامل التشريعي نشير إلى ما أقدم عليه المشرع الليبي خلال سنة 2013 من سن تشريع منع بموجبه التعامل بالفوائد المدينة والدائنة دون تهيئة القطاع المصرفي لمثل هذا التحول الجذري في طبيعة نشاطه، في حين يمثل العامل الأمني في تردي الحالة الأمنية في ربوع الدولة الليبية كافة، مما أسهم ذلك بأضعاف مستوى الثقة بالقطاع المصرفي ولجوء العملاء لثقافة الاكتناز البيتي بدلًا من الادخار المصرفي.

ولهذا ومن أجل التوصل إلى بيان تأثير تداعيات العوامل السياسية والتشريعية والاقتصادية على القطاع المصرفي الليبي يمكن عرض أهم التداعيات سالفة الذكر (بعد التعرف إلى إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي بشأن تقنية المعلومات وأهم الخدمات الإلكترونية والتطبيقات الحديثة)، وذلك على النحو التالي:

1- إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي بشأن تقنية المعلومات.

2- أهم وسائل الدفع الإلكترونية في القطاع المصرفي الليبي.

3- آثار التطورات السياسية والتشريعية والاقتصادية على القطاع المصرفي الليبي.

أولًا- إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي بشأن تقنية المعلومات:

1- المنظومة المحاسبية[1]:

بناءً على إستراتيجية مصرف ليبيا المركزي التي تهدف إلى نشر بيئة مركزية لتقنية المعلومات تم اختيار تطبيق المنظومة المصرفية المتكاملة (فليكس كيوب المصرفي الشامل) الذي يعتمد في الأساس على مزود لخدمة التطبيقات (Application Service Provider- ASP) التي تعمل بها المنظومة، والذي يُغطي العمليات المصرفية للأفراد والشركات معًا والخدمات المصرفية الإلكترونية (Flexcube)، وأهم ما يُميز هذا النظام هو دعم تعدد الفروع (أي إمكانية تنفيذ المعاملات المالية عن طريق أي فرع دون الرجوع إلى الفرع الذي به حساب الزبون)، ودعم الحسابات بعملات مختلفة، دعم تعدد وسائل الاتصال والدفع Multi channels، ومركزية قواعد البيانات الخاصة بالزبائن والحسابات. حيث ستتمكن المصارف عن طريق استخدام هذه المنظومة من تقديم خدمات مميزة للزبائن منها:

- استخراج مراكز مالية مجمعة لحسابات الزبائن بجميع فروع المصرف الواحد.

- إمكانية تنفيذ التحويلات المالية آليا بين جميع حسابات الزبون في فروع المصرف بما يعظم فرص الاستثمار للزبائن.

- تزويد كبار الزبائن من شركات ومؤسسات بملفات إلكترونية تتضمن المركز اليومي والحركة اليومية.

- تمكين المصارف من الاستجابة السريعة لمتطلبات السوق والزبائن، وذلك بسرعة الإنتاج والتسويق، كما يدعم تقديم الخدمات المصرفية خلال 24 ساعة طوال الأسبوع، وتسهيل التعامل مع الحسابات عن طريق أي فرع من فروع المصرف، توفير

(1) المصدر: الموقع الرسمي لمصرف ليبيا المركزي: https//cbl.gov.iy.

خدمة دفع فواتير الخدمات آليًّا، الإخطار باستخدام الرسائل القصيرة (SMS)، مع دعم الخدمات المصرفية عبر شبكة المعلومات الدولية (Internet banking) في المرحلة القادمة.

– دعم التخاطب مع المكونات الأساسية لنظام المدفوعات الوطني (نظام المقاصة الإلكترونية، موزع آلات السحب الذاتي ونقاط البيع، نظام التسويات الفورية، نظام معالجة الصكوك آليًا)، ودعم التخاطب المباشر مع نظام السويفت Swift.

– تمكين المصارف الليبية من تطبيق السياسات والمعايير المتعلقة بإدارات المخاطر والرقابة الائتمانية ومكافحة غسيل الأموال بفاعلية أكثر.

2- المدفوعات والتسوية[1]:

- نظام معالجة الصكوك آليًا:

تعمل هذه المنظومة على مقاصة الصكوك بين المصارف إلكترونيًا باعتماد أسلوب المسح الضوئي والملفات الرقمية وترحيل صافي العمليات إلى منظومة المقاصة الآلية Automated Clearing House بما يسمح بتسوية قيم الصكوك بين المصارف بكل يسر وأمان.

- فوائد تنفيذ هذه المنظومة:

– خفض التكاليف والوقت باستعمال الخدمات الإلكترونية المتطورة.

– خفض نسبة المخاطرة في الأنشطة التجارية والمدفوعات.

– تسهيل وسائل منح وإدارة القروض ومخصصات المشاريع.

---

(1) عبد السلام البرعصي، وآخر 2020، تقييم أداء القطاع المصرفي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن – دراسة تطبيقية على المصارف الليبية، ص18، مجلة بنغازي العلمية المجلد 31، 2020.

- تسريع صرف المعاشات والمنح والمخصصات والقروض.
- تسهيل إعداد الميزانيات للقطاعات الوطنية.
- تمكين المصرف المركزي من مراقبة الخدمات والحسابات.
- تمكين الأفراد والشركات والجهات العامة من تحصيل رسوم الخدمات آليًا.

- نظام آلات السحب الذاتي / نقاط البيع وإدارة البطاقات[1]:

توفر هذه المنظومة بنية أساسية لموزع السحب الذاتي الوطني، الذي يمكن عن طريقه الوصول لحسابات الزبائن كافة الموجودة بأي من المصارف العاملة وإنجاز عمليات السحب النقدي للمبالغ المالية عن طريق آلات السحب الذاتي، باستخدام البطاقة الوطنية من خلال الشبكات الوطنية، بالإضافة إلى استخدام بطاقات عالمية مثل Master Card وVisa من خلال الشبكات العالمية، وكذلك تمكين التجار وزبائنهم والشركات من توفير الخدمات وإتمام عمليات تسديد قسائم الخدمات إلكترونيًا باستخدام نقاط البيع وإنجاز كافة العمليات المالية الإلكترونية المُتعارف عليها عالميًا

ثانيًا- أهم وسائل الدفع الرقمية والإلكترونية في القطاع المصرفي الليبي:

إن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية هو نتيجة التحديات المالية بفعل الصيرفة الإلكترونية أو مصارف الإنترنت ومهما كانت درجة الحداثة على المستويات الجزئية، فإن عالم الوساطة المالية عرفت تحولا نوعيا غير من أبعاد وأهداف وإستراتيجيات المصارف في السنوات الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة

(1) عبد السلام البرعصي، وآخر2020، تقييم أداء القطاع المصرفي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مرجع سابق، ص23.

في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية، حيث يعد نظام وسائل الدفع لأي اقتصاد مؤشرا عن مدى سيره وعمله، وهو ما جعل الجهاز المصرفي الليبي يدرك بأن التطوير والتحديث لوسائل الدفع أولوية، وهذا لأن وسائل الدفع التقليدية لم تعد فاعلة في عصر يتطلب السرعة في معالجة المعاملات والصفقات، ولقد سمح التطور التكنولوجي بخلق وسائل دفع إلكترونية غير مكلفة ومجرده من الطابع المادي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي[1]:

1- الصيرفة الرقمية:

المصرف الرقمي الليبي: هو مصرف يقوم بتقديم الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت بشكل إلكتروني (عن بعد) ولا تتطلب الإجراءات مراجعة الفرع كما تعمل المصارف التقليدية ولكن عن طريق الإنترنت والأجهزة الذكية.

أهمية التحول الرقمي:

- تقديم الخدمات المصرفية على مدار اليوم بنظام 7/24.
- تقديم الخدمات المصرفية بشكل بدون الانتظار لمدة طويلة أو الذهاب للفرع.
- تقليل تكاليف التشغيل من خلال اختصار الجهد القائم على العمليات التقليدية.
- تحسين جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات.
- مساعدة المؤسسات والشركات على التوسع وسهولة التعامل مع الخدمات المصرفية.

---

(1) فاخر مفتاح بوفرنه، وآخرون 2018، تقييم الأداء المصرفي - دراسة عملية عن المصارف الليبية، ص41-42، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 31، 2018.

- إحكام الرقابة المصرفية من خلال نظام AML.

- تقليل فرص حدوث الأخطاء البشرية.

2- البطاقات البنكية الإلكترونية:

تعرف على أنها «عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع، كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا مرخص له، وبعض هذه البطاقات الإلكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى».

3- البطاقات الذكية Smart Card:

تم اختراعها من قبل العالم الفرنسي Roland Moreno سنة 1974، وما يميز هذه التقنية قدرتها على التخزين من خلال احتوائها على شريحة إلكترونية أو معالج دقيق، يضم هذا الأخير العناصر التعريفية لصاحب البطاقة، رصيده، وكل العمليات التي أجريت عليها بالإضافة إلى إمكانية تخزين كل التسهيلات الممنوحة من طرف المصرف لصالح صاحبها، كما أنها بإمكانها تخزين أنواع مختلفة من العملات وهذا وفق برنامج لا يقبل انتهاك أو تعديل المعلومات الموجودة فيها، وهذا يرجع للرأس الذي تحتوي عليه هو كمبيوتر مصغر، حيث يتم تخزين المعلومات وإدارتها ومعالجتها، هذا ما ساعد على تخفيض نسبة الخطأ إلى 100 لكل مليون معاملة مقارنه مع الشريط الممغنط التقليدي الذي وصلت إلى 250 لكل مليون معاملة.

4- التحويلات الإلكترونية:

بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناء على أمر مكتوب وموقع من العميل، أصبح بالإمكان إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظرًا لظهور أنظمة آمنة

لاستخدامه أما بالنسبة للتحويل الإلكتروني فإنه لا يختلف عما سبق ذكره إلا في كون الأمر الذي يصدره العميل يكون بوسيلة إلكترونية مثل الإنترنت.

ويقصد بنظام التحويل المالي الإلكتروني بأنه: مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر بنوك إلكترونية أو بنوك إنترنت مرخص لها بالقيام بهذه العملة، ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق كمبيوتر، ومن خصائصها ضمان الأمن وأكثر مصداقية للمتعاملين إضافة إلى أنها مجموعة من العناصر كاختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة وسير في التعامل بفعل قابليته للتجزئة بفعل توزيع المبلغ مستند التحويل على أكثر من مستفيد على غرار الشيك.

ثالثًا- آثار التطورات السياسية الاقتصادية على القطاع المصرفي الليبي:

1- تدني المحفظة الاستثمارية للمصارف التجارية:

بدأت قيمة المحفظة الاستثمارية للمصارف التجارية منذ عام 2015م تأخذ المنحنى التنازلي حيث سجلت في نهاية ديسمبر من سنة 2020 ما قيمته 16.996 مليار دينار مقارنة بما كانت عليه في سنة 2015 والبالغة حينها 20.212 مليار دينار، ويعزى سبب ذلك التدني من الناحية التاريخية إلى تسجيل الفترة (2016 - 2018) انخفاض متتالي في قيمتها بلغ (1.442، 1.324، 0.998) مليار دينار على التوالي، في حين سجلت السنتين (2019 -2020) تباطؤ في النمو بلغت قيمته (0.464، 0.084) مليار دينار على التوالي. وبتحديد مسببات التدني المستمر في قيمة المحفظة الائتمانية منذ عام 2015 وحتى نهاية ديسمبر 2020 من الناحية الفنية لوجدنا أنها تتمثل في سببين رئيسين[1]:

(1) التقرير التاسع والخمسون الصادر عن مصرف ليبيا المركزي 2015-2020، ص22، 23.

الأول: منع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة:

- **المنع الكلي** (القانون رقم 1 لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية وتعديلاته) في 1/7/ 2013م، أقدم المشرع الليبي على سن تشريع منع بموجبه التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة على جميع المعاملات التي تجرى بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية على حد سواء، وقد حدد المشرع الليبي تاريخ سريان أحكام القانون، حيث نص على سريانه على الأشخاص الطبيعية من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، في حين أجل سريانه على معاملات الأشخاص الاعتبارية فيما بينها ابتداءً من 2015/1/1م إلا أنه مدد العمل بالفوائد الدائنة والمدينة فيما يخص فقط معاملات الأشخاص الاعتبارية حتى 2020/1/1م، بموجب القانون رقم 7 لسنة 2015. ويجدر التنويه إلى أن المشرع الليبي من الناحية التاريخية أقدم على إصدار تشريعين أجاز في أحدهما ومنع في الآخر، ولكنه منعًا جزئيًا التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة، نوردها فيما يلي:

- **المنع الجزئي** (القانون رقم 74 لسنة 1972م بشأن تحريم ربا النسيئة في المعاملات المدنية والتجارية بين الأشخاص الطبيعيين) في 1972/6/9م، أقدم المشرع الليبي على سن تشريع منع بموجبه التعامل بربا النسيئة في جميع أنواع المعاملات المدنية والتجارية التي تجرى بين الأشخاص الطبيعيين، واعتبر كل شرط ينطوي على فائدة ربوية صريحة أو مستترة باطلًا بطلانًا مطلقًا.

- **الجواز** (القانون رقم 28 لسنة 1953م بشأن المرافعات المدنية) في 1953/9/28م، أقدم المشرع الليبي على سن تشريع أجاز بموجبه التعامل بالفوائد المدنية والدائنة بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء.

وبصدور القانون سالف الذكر (القانون رقم 1 لسنة 2013م) وتعديلاته والذي لا يمكن لذوي الاختصاص الحكم عليه من الناحية الشرعية، إلا أن هذا القانون وبصدوره سبب ربكة للقطاع المصرفي غير المستقر في الأساس منذ سنة 2011،

حيث كان يتوجب التمهيد لهذا التحول من تكييف القرارات والمنشورات الصادرة من قبل مصرف ليبيا المركزي في بداية وفي الوقت نفسه اعتماد إستراتجية متكاملة لتدريب الكوادر البشرية لهذا التحول، على أن يتم دراسة مسألة نقدية مهمة والمتمثلة في القيمة الزمنية للنقود، وهنا نقصد بها قيمة العملة في حد ذاتها، فقيمة العملة اليوم هي ليست نفسها في الغد.

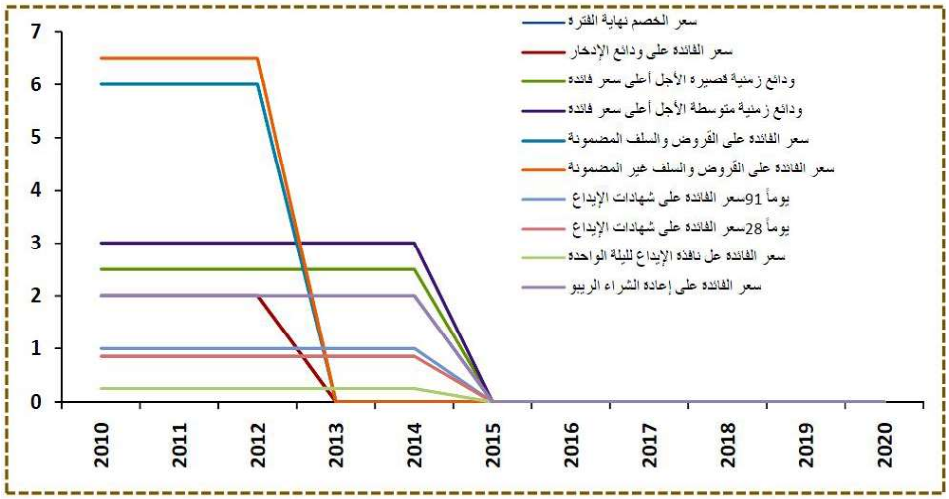

المصدر: التقرير التاسع والخمسون الاستثنائي الصادر عن فرعي طرابلس وبنغازي مصرف ليبيا المركزي 2015-2020.

شكل رقم (9) أسعار الفائدة على الودائع والائتمان لدى المصارف التجارية خلال الفترة (2010-2020) نسبة مئوية (٪)

من الشكل السابق نلحظ حدوث اختفاء جماعي لمعدلات الفائدة من قائمة النشرة الاقتصادية. ويعد هذا الحدث استثنائيا في مجال السياسة النقدية بدولة ليبيا.

الثاني: تردي الأوضاع الأمنية والانقسام المؤسسي[1]:

مع الأخذ في الاعتبار التخبط الواضح والانقسام الجلي في مجال السياسة النقدية

(1) التقرير الاستثنائي التاسع والخمسون الصادر عن فرعي طرابلس وبنغازي، مصرف ليبيا المركزي 2015-2020، ص27.

من قبل المشرع الليبي (السلطة التشريعية) ومصرف ليبيا المركزي (السلطة النقدية)، فإن عدم الاستقرار الأمني كان له دورًا كبيرًا في الإسهام في تدني قيمة المحفظة الائتمانية منذ سنة 2015م، حيث إن عددًا كبيرًا من المصارف أقفلت أبوابها بشكل كلي أمام العملاء نتيجة وقوعها في مناطق تشهد اشتباكات مسلحة بل أن إحدىٰ هذه المناطق هي ثاني أكبر المدن الليبية من الناحية السكانية (مدينة بنغازي). وبمرور الوقت يومًا بعد يوم، وشهرًا بعد شهر، بل وسنة بعد سنة، لجأت تلك المصارف إلىٰ ممارسة الحد الأدنىٰ من مهامها (مؤقتًا) خارج نطاقها الجغرافي والمتمثل فقط بقبول الحوافظ الخاصة بالموظفين ومنح بعض السيولة النقدية (الكاش) بأسقف سحب لا تتعدىٰ في كثير من الأحيان 500 دينار ليبي لا غير.

2- آثار قانون الصيرفة الإسلامية وصعوبة تطبيقه:

اعتمد مصرفا ليبيا المركزيان في الشرق والغرب أساليب مختلفة للتعامل مع قانون الصيرفة الإسلامية الصادر في عام 2013، حيث طبق مصرف ليبيا المركزي في طرابلس وفروع المصارف التجارية في الغرب الليبي القانون وذلك بإلغاء الفوائد علىٰ الودائع والقروض من عام 2013، وقدمت بديلا عن ذلك خدمات المرابحة الإسلامية، في حين أن المصارف المتعاملة مع مصرف ليبيا المركزي في البيضاء اعتمدت تجميد تنفيذ القانون بناء علىٰ قرار مجلس النواب في أغسطس 2015، (والذي نص علىٰ تعليق القانون لمدة خمس سنوات حتىٰ يصبح الاقتصاد أكثر استقرارًا)، ووفرت أموالا مقابل سندات حكومية وبفائدة تقدر بـ 4 في المائة سنويًّا للجهات الاعتبارية مخالفة بذلك قانون الصيرفة الإسلامية، كما استمرت المصارف العاملة بالشرق الليبي في التعامل بنظام الخدمات الإسلامية مع المواطنين.

وإذا استمرت حالة عدم الوضوح في منهجية تطبيق قانون الصيرفة الإسلامية واستمر عدم تمكن المصارف من خلق منتجات مصرفية تمكن المصارف من

تحقيق أرباح بدلًا عن المفقودة جراء تطبيق القانون، فإن ذلك سيشكل عائقًا كبيرًا في نمو القطاع المصرفي وسيؤدي إلى تآكل رأس المال، ومن ثَمَّ فإن ذلك سينعكس سلبًا على النمو الاقتصادي لناحية عدم قدرة القطاع المصرفي على تقديم الخدمات والتمويلات المرجوة لإعادة بناء الاقتصاد[1].

3- آثار قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الملغى رقم (1300) لسنة 2018 وتعديلاته بشأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي:

لما كان القرار رقم (1300) لسنة 2018م وتعديلاته السابق الإشارة إليه لم يحدث أثر جوهري في عملية تخفيض الدين العام، إلا أن القرار أحدث تأثيرات أكثر إيجابية على عدة متغيرات أخرى كانت تتسم خلال الفترة (2014-2020) بعدم الاستقرار، فعلى سبيل المثال لا الحصر (السيولة النقدية، أسعار صرف الدينار الليبي، تحسنت بشكل ملحوظ خلال السنتين (2018-2019).

ونظرًا لتعذُّر خفض قيمة الدينار في ظل الظروف السياسية الراهنة، قام المجلس الرئاسي، كحل مؤقت بفرض ضريبة إضافية (رسم) بنسبة 183 على مشتريات النقد الأجنبي[2] في سبتمبر 2018 وزيادة المخصصات الممنوحة للسكان لشراء النقد الأجنبي وتعفى المشتريات الحكومية من النقد الأجنبي من هذه الضريبة. وكان هناك طلب كبير من جانب السكان، وبلغ حجم مبيعات النقد الأجنبي للأسر 7.8 مليار دينار ليبي في عام 2019. واستُخدم جزء من الأموال المحصلة من خلال هذه الضريبة في تمويل الموازنة، كما استُخدم بعضها في سداد الدين الحكومي[3]. وأصبح الحصول

---

(1) دراسة تمهيدية عن الاقتصاد الليبي: الواقع والتحديات والآفاق، ص29، مطبوعات الأمم المتحدة، الناشر التعاون الإنمائي الألماني، الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

(2) خُفض هذا الرسم إلى نسبة 163٪ في يوليو 2019.

(3) منشورات وتعميمات من مصرف ليبيا المركزي مقتبسة من أرشيف مصرف شمال أفريقيا، فرع طبرق، للعام 2020.

على النقد الأجنبي أكثر سهولة وبدأت المعاملات تحدث من خلال النظام الرسمي وليس السوق السوداء.

وقد تحققت النتائج المرجوة إلى حد كبير مع تضييق الهوة بين الدينار الليبي والدولار بشكل سريع لتنخفض إلى أقل من النسبة المهمة معنويًا وهي 1 : 5، وتضييق الفجوة بين السوق السوداء والسعر الرسمي بأكثر من 20٪، لكن ذلك ليس سوى حلًّا جزئيًا لهذه المشكلة الأساسية. وبسبب الثغرات في تطبيق ضريبة النقد الأجنبي، فقد وجدت ثلاثة أسعار للصرف سعر لدى مصرف ليبيا المركزي، وسعر مع الضريبة وسعر في السوق الموازية وبالإضافة إلى ذلك، أبرز تسهيل الحصول على النقد الأجنبي نقاط الضعف لدى بعض المصارف سيئة الإدارة زاد حجم مبيعات النقد الأجنبي زيادة سريعة في عام 2019 مع عدم بذل المصارف قدرًا كافيًا من العناية الواجبة بشأن عملائها ولم تستطع هذه المصارف وضع سياسات وإجراءات تطمئن المصرف المركزي إلى أن الأموال لم تستخدم في تمويل أنشطة غير مشروعة وقام المصرف المركزي بتحسين إجراءات العناية الواجبة في العديد من المصارف التي بدأت تواجه مشكلات في السيولة بسبب مبيعاتها الهائلة من النقد الأجنبي لعملائها.

خلاصة المبحث الثالث:

بدأت قيمة المحفظة الاستثمارية للقطاع المصرفي الليبي منذ عام 2015 تأخذ المنحنى التنازلي وسجلت في نهاية ديسمبر من سنة 2020 ما قيمته 16.996 مليار دينار مقارنة بما كانت عليه في سنة 2015 والبالغة حينها 20.212 مليار دينار.

كذلك تم التطرق إلى تأثير القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن إلغاء الفوائد وكمثال فقط نجد أن التغيرات التي طرأت على حجم الإيرادات والمصروفات لوحظ الآتي:

(أ) حجم الإيرادات من الفوائد انخفـض انخفاضًـا كبـيرًا خـلال سـنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وبما نسبته (79.8٪) وقد تركز هذا الانخفاض في بنـد القـروض والسلف.

(ب) كان تأثير القانون رقم (1) لسنة 2013 المشار إليه واضحًا على بند الأعبـاء من الفوائد، حيث انخفض هذا البند سنة 2013 بما نـسبته (15.3٪) مقارنـة بـسنة 2012، وارتفعت هذه النـسبة خـلال سـنة 2015 لتـصل إلى مـا نـسبته (98.2٪) مقارنة مع سنة 2014.

*

خاتمة البحث

- يتكون القطاع المصرفي في ليبيا من مصرف ليبيا المركزي وعدد من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة والمصرف الليبي الخارجي (Offshore)، وتضم المصارف التجارية مصارف خاصة، ومصارف خاصة بمشاركة شريك إستراتيجي أجنبي (مصارف مختلطة)، كما يوجد بالقطاع المصرفي عدد من مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية. وقد أسهمت جهود مصرف ليبيا المركزي في إعادة هيكلية الجهاز المصرفي، وفي خلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملاءة مالية تؤهلها لمواجهة تداعيات المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي.

- يمثل الجهاز المصرفي في ليبيا نسبة كبيرة من حجم الاقتصاد الليبي، حيث بلغت أصول المصارف التجارية المرخصة نحو 117.1 مليار دينار في نهاية عام 2020، وشكلت هذه القيمة ما نسبتهُ 178٪ من الناتج المحلي الإجمالي لذات العام، علمًا بأنها شكلت ما نسبته (268٪) في عام 2019 عمّا كانت عليه في عام 2008 البالغة (56).

- بلغ متوسط عدد السكان إلى كل فرع من فروع المصارف والوكالات نحو 12.1 ألف نسمة، وفق معيار الكثافة المصرفية الدولي يفترض أن متوسط عدد السكان إلى كل فرع نحو 10.0 ألف نسمة، مما يدل أن هناك سوق واعد لإنشاء فروع جديدة.

- بلغت نسبة الأصول السائلة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الأصول 64.8٪ في نهاية الربع الثالث 2022 والتي معظمها تمثل ودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب بما فيها الاحتياطي الإلزامي وكذلك شهادات الإيداع)، وبلغ حجم القروض إلى إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي نسبة 22.0٪ في نهاية الربع الثالث 2022، وهي نسبة ضئيلة للغاية، فيما بلغت نسبة الودائع لدى المصارف إلى إجمالي الخصوم 68.2٪.

- أنشأ مصرف ليبيا المركزي إدارة لتتولى مراجعة ميزان المدفوعات كمدخل لتقييم الضغوط على سعر الصرف، وجاءت هذه المبادرة في إطار إصلاحات صندوق النقد، كما أبدى مصرف ليبيا المركزي رأيًا متحفظًا بشأن السياسة النقدية فقد حاول استخدام موقعة للإبقاء على معدلات التضخم منخفضة، لكن الأدوات المتاحة له كانت محدودة للغاية بسبب عوامل عديدة:

(أ) الانقسام داخل المصرف المركزي حيث يقوم الفرع الشرقي بإصدار العملة والسندات بشكل مستقل.

(ب) عدم القدرة على إدارة سعر الصرف بشكل مباشر نظرًا لنقص سلطة مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي.

(ج) تحريم جميع الأدوات المغلة للفائدة بموجب قانون الصيرفة الإسلامية رقم (1) لسنة 2013 وتفسيره مما يمنع الفائدة كأداة لإدارة السيولة.

- بدأت قيمة المحفظة الاستثمارية للقطاع المصرفي الليبي منذ عام 2015 تأخذ المنحنى التنازلي وسجلت في نهاية ديسمبر من سنة 2020 ما قيمته 16.996 مليار دينار مقارنة بما كانت عليه في سنة 2015 والبالغة حينها 20.212 مليار دينار.

كذلك تم التطرق إلى تأثير القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن إلغاء الفوائد وكمثال فقط نجد أن التغيرات التي طرأت على حجم الإيرادات والمصروفات لوحظ الآتي:

(أ) حجم الإيرادات من الفوائد انخفض انخفاضًا كبيرًا خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 وبما نسبته (79.8٪) وقد تركز هذا الانخفاض في بند القروض والسلف.

(ب) كان تأثير القانون رقم (1) لسنة 2013 المشار إليه واضحًا على بند الأعباء من الفوائد، حيث انخفض هذا البند سنة 2013 بما نسبته (15.3٪) مقارنة بسنة 2012، وارتفعت هذه النسبة خلال سنة 2015 لتصل إلى ما نسبته (98.2٪) مقارنة مع سنة 2014.

*

النتائج والتوصيات

نتائج البحث:

كان من نتيجة البحث تبلور عدد من النتائج، على النحو التالي:

1- انقسام مصرف ليبيا المركزي ما بين شرق وغرب البلاد منذ العام 2014 كانت له آثار وتداعيات على أداء القطاع المصرفي الليبي بشكل عام.

2- يتمتع القطاع المصرفي الليبي بملاءة رأس مال جيدة وفقًا لمعيار CAMELS لكفاءة رأس المال، كذلك كفاءة رأس مال المصارف التجارية الليبية من خلال تجاوز معدل كفاية رأس المال الكلي للحدود الدنيا المطلوبة بواسطة مقررات لجنة بازل 2 و3.

3- يعاني القطاع المصرفي الليبي من تدني جودة الأصول فيها، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الأمر الذي يشير إلى عدم كفاءة إدارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية، هذا وتصنف جودة أصول القطاع المصرفي في ليبيا وفقًا لمعيار CAMELS في المستوى الرابع، حيث يصف التصنيف أصول القطاع المصرفي في هذا المستوى بأنها عالية الخطورة، كذلك يشير هذا التصنيف إلى كبر حجم الائتمان المتعثر.

4- وجود نقاط ضعف وقوي في الأداء المالي للمصارف الليبية، حيث تتمتع بموقف قوي من حيث كفاءة رأس المال في ونسبة السيولة في حين تعاني من تدهور ربحيتها وانخفاض جودة أصولها.

5- بعض التشريعات والقوانين التي صدرت بعد عام 2011، مثل القانون رقم (1) لسنة 2013 بشأن إلغاء التعامل بالفوائد كان لها الأثر المباشر على تدني ربحية القطاع المصرفي الليبي.

6- تبين أن المصارف المتخصصة وهي (مصرف الادخار والاستثمار العقاري، مصرف التنمية الصناعية، المصرف الريفي، المصرف الزراعي) قد توقف نشاطها التمويلي منذ عام 2015 واختصرت أعمالها على تحصيل أقساط القروض الممنوحة في السابق.

توصيات البحث:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، فإنه يمكن عرض بعض التوصيات التي تساعد في رفع كفاءة أداء القطاع المصرفي الليبي وفي الحد من آثار انعكاسات التطورات السياسية والاقتصادية على القطاع، وذلك على النحو التالي:

1- الإسراع والعمل على إعادة توحيد واندماج مصرف ليبيا المركزي لما لذلك من آثار إيجابية على أداء القطاع المصرفي الليبي وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام.

2- العمل على تحسين كفاءة عمل إدارات الائتمان في المصارف التجارية الليبية، كذلك السعي نحو تحسين ربحية القطاع المصرفي من خلال التوسع في التعامل بصيغ التمويل الإسلامي كالمرابحة، والإجارة، كبديل عن القروض بالفوائد التي تم منع التعامل بها بموجب القانون رقم (1) لسنة 2013.

3- قيام الجهات المسؤولة بإعادة النظر في اللوائح والإجراءات الخاصة بالسياسة المالية والنقدية والسياسة الائتمانية وطبيعة القوانين والتشريعات الاقتصادية المطبقة، بما يسهم في وضع آلية جديدة تتوافق ومواكبة المستحدثات في الصناعة المالية والمصرفية في القطاع المصرفي الليبي للتقليل من آثار انعكاسات التطورات السياسية والاقتصادية.

4- تطوير الجهاز المصرفي حتى تتمكن السلطات النقدية من تنفيذ السياسة النقدية بفعالية، فمثلًا يتطلب تفعيل أدوات السياسة النقدية كسعر الفائدة وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة توفير سوق مالي نشط وظيفته جذب الاستثمارات وتجميع المدخرات وتحويل الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض في الموارد إلى الوحدات المالية ذات العجز، وهذا ما لا تمتلكه ليبيا في الوقت الحاضر، لذلك يتعين عليها تطوير إطارها المؤسسي بما يتلاءم مع التطورات الجارية في الاقتصاد.

5- التركيز على تغيير نمط ملكية المصارف التجارية العاملة داخل الجهاز المصرفي وإشراك مصارف غير ليبية (أجنبية) بهدف دعم الثقة في هذا الجهاز وزيادة المنافسة وتقديم خدمات أفضل للاقتصاد من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد.

6- التأكيد على دور مصرف ليبيا المركزي في ممارسة الرقابة الفعالة على القطاع المصرفي الليبي، ودوره في العمل على توجيه جميع المصارف بضرورة توافر مقومات تطبيق معايير كفاءة رأس المال المصرفي وفقًا لجميع مقررات لجنة بازل.

*

المصادر والمراجع

أولًا- العربية:

1- الكتب:

- ثامر البكري، وأحمد الرحومي، تسويق الخدمات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2012.
- زياد رمضان، ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2009.
- سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009
- محمد عبد الفتاح الصيرفي الإدارة والبنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- ناظم الشمري، وعبد الفتاح العبدلات الصيرفة الإلكترونية: الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

2- الرسائل الجامعية:

- أرحومة الحوتي، مشروعية وفعالية السياسة النقدية الإسلامية انعكاسات على بيئة وبنية التحول الليبية، أطروحة دكتوراه، إستراتيجيات التحول وآلياته، 2014.
- عبد السلام حسين البرعصي، وآخر، تقييم أداء القطاع المصرفي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن – دراسة تطبيقية على المصارف الليبية، مجلة بنغازي العلمية، المجلد 31، 2018.
- قاسم الجندي، قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي، مجلة البحوث الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الليبية، العدد (19)، يوليو 2021م.
- نجيب البرعصي، معالجة لظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية – الأسباب والآثار والحلول الممكنة: دراسة تحليلية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان – الأردن، 2005.

3- الدوريات:

- جمعية البنوك في الأردن: دائرة الدراسات الاندماج والاستحواذ المصرفي المفهوم، الأنواع، الدوافع، والآثار الايجابية والسلبية، العدد (3) من سلسلة الاندماج والاستحواذ المصرفي المؤسسة الأردنية للتصميم والطباعة، عمان، الأردن، مارس 2010.
- الصالحين الفاخري، مدى استخدام السلطات النقدية في ليبيا لأدوات السياسة النقدية للحد من التضخم، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد السابع، فبراير 2019.
- فاخر مفتاح بوفرنه، وآخرون، تقييم الأداء المصرفي – دراسة عملية عن المصارف الليبية «، مجلة جامعة بنغازي العلمية، المجلد 31، 2018.
- مصطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد (4)، 2006.
- معطى الدين خير الدين، ويوقموم محمد، المعلوماتية والجهاز البنكي – خشية تطوير الخدمات المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات، المنظم بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2011.

4- النشرات والتقارير:

- البنك الدولي، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، فبراير2020.
- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، تقرير وحدة الاستقرار المالي البيضاء 2022.
- ـــ، التقرير الاستثنائي 2015-2020.
- ـــ، النشرة الاقتصادية، المجلد 61، الربع الأول 2021.
- ـــ، النشرة الاقتصادية، المجلد 62، الربع الثالث 2022.
- ـــ، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية، (2008 – الربع الثاني 2016).
- ـــ، تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية، الربع الثالث للعام 2020.

ثانيًا- الأجنبية:

- A.O. Abam* O.C. Akeremale, (2013), Multivariate Analysis of the Impact of the Commercial Banks on the Economic Growth, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.4, No.17,p1, Lafia, Nigeria.
- Al-Qudah, Ali and Jaradat, Mahmoud, The Impact of Macroeconomic Variables and Banks Characteristics on Jordanian Islamic Banks Profitability: Empirical Evidence. International Business Research, 2013, 6(10).
- Hamza, Syed, Khan, Ejaz, (2014), Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth: Case Study of Pakistan, Journal of Applied Environmental and Biological Sciences, 4(7S)444. www.textroad.com
- Weersainghe, V.E.I.W. and Perera, Tissa Ravinda, Determinants of Profitability of Commercial Banks in Srilanka. International Journal of Arts and Commerce, 2013, 2 (10).

ثالثًا- المواقع الإلكترونية:

- www.cbi.gov.ly.
- www.kantakji.com/media/1021/7v.
- https://thedocs.worldbank.org/en/doc/490761600444818233-0280022020/original/LibyaFinancialSectorReviewArabicFinal.pdf.
- https://search.mandumah.com/Record/832403/Details.

● ○ ●